كيف يمكن اقامة تنظيم قادر على التعبير عن حركة الجماهير

الأفكار التى طرحها سكرتير أول اللجنة المركزية فى ورقة العمل حول تصحيح الأوضاع فى الاتحاد الاشتراكى

فى بداية مشروعه لورقة العمل طرح السكرتير الاول للجنة المركزية سؤالين أساسيين ــ حان الوقت لكى نقف امامهما وقفة تأمل وتدبر فى محاولة صادقة للاجابة عليهما :

أولهما : هل حقق الاتحاد الاشتراكى الامال التى علقتها عليه القيادة والجماهير.

ثانيهما : اذا لم يكن التنظيم السياسى قد حقق هذه الامال فما السبيل الى تصحيح الوضع ؟ كيف يمكن اقامة تنظيم شعبى قادر على التعبير عن الجماهير وتمثيل مصالحها .

لقد حدد الرئيس السادات امام المؤتمر القومى اخيرا خطوطا رئيسية اربعة من الضرورى أن يلتزم بها التنظيم السياسى اذا كان يهدف بالفعل الى ان يحوز ثقة القاعدة العريضة من الجماهير .

أولا ـ حشد طاقة جماهير شعبنا، وذلك من طريق وضعها فى الصورة

ثانيا ـ ادارة الحوار الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة ، لكى نتحقق من هذا الطريق مشاركتها الايجابية

ثالثا ـ فتح ابواب الاتحاد الاشتراكى ليكون مجالا للتفاعلات الصحية بين كل القوى الشعبية .

رابعا ـ اعداد الجماهير نفسيا وذهنيا ومبدئيا لتقبل مسئولياتها ، على أن يكون واضحا ان الناس يحملون مسئولياتهم اذا أمسكوا بأيديهم حقوقهم ، بما فى ذلك حقهم فى توجيه السلطة الوطنية ، وهى لاتعبر ، ولايمكن ان تعبر الا عنهم .

ولقد كشفت الدراسة أن السلبيات قد غلبت بالفعل أسلوب عمل التنظيم السياسى الامر الذى بدا واضحا فى :

- اتجاه التنظيم السياسى الى الاسلوب المكتبى واقامة الحواجز بينه وبين الجماهير بدلا من السعى اليها

- انكماش الضمانات الديمقراطية داخل التنظيم كحق ممارسة النقد الذاتى وجماعية القيادة .

- طغيان النواحى الشخصية على الجوانب الموضوعية فى تقييم الافراد

- تسلل بعض العناصر الانتهازية او الطفيلية الى صفوف التنظيم ومراكز القيادة وتسخيرها لامكانيات التنظيم لتحقيق مآربها واطماعها

- عدم وجود خطة عمل ذات برنامج وواجبات محددة يسير التنظيم على هداها .

● ضعف الروابط التنظيمية وخطوط الاتصال بين كثير من مستويات التنظيم .

● اضطراب العلاقة بين التنظيم السياسى واجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية من ناحية وبينه وبين التنظيمات الشعبية والاتحادات النقابية والقطاع العام وتعاونيات الفلاحين .. الخ .

● اخفاء الحقائق عن الشعب وعن قيادات التنظيم .

● افراق الجماهير فى الامل ، والتناقض الشديد بين الاهداف والقدرة والامكانيات المتاحة ، بما يفقد التنظيم ثقة الجماهير .

● المراهقة الفكرية وتجميد الكفاح الوطنى بتفسيرات وقوالب تعوق تقدمه

● اعتبار التنظيم نفسه جهازا لتفسير وتبرير اعمال السلطة التنفيذية مما يجعله يتحمل مسئولية تصرفات وقرارات لم يشارك فى صنعها

وفى تقدير سكرتير اول اللجنة المركزية ان هذه السلبيات تعود الى:

● خطأ فى التصور العام للاتحاد هل هو جهاز للسلطة أم للشعب ؟

ان كل وثائقنا الثورية منذ الميثاق حتى الدستور تؤكد ان الاتحاد الاشتراكى جهاز للشعب يمارس بواسطته سلطاته، ولكن الواقع عكس ذلك تماما ، فهو من خلال مساره الطويل يؤكد انه جهازلخدمة السلطة او لوضع الشعب فى الاطارالذى تريده السلطة تماما .

■ **أن ينظـــر للاتحـــاد على انه حزب سياسى رغم أن الوثائق الثورية تنفى ذلك نفيا قاطعا ، وتعلن فى صراحـــة ان الاتحاد الاشتراكى تحالف وليس حزبا،** وقد ترتب على تلك النظرة الخـــاطئة محاولة فرض وحدة تامة مصطنعة فى جميع المصالح التى يعبر عنها الاتحاد، وتفسير الوحدة الفكرية المطلوبة على انها الالتزام بأوامر وتفسيرات التنظيم مهما كان الاختلاف بينها ، وهنا تكون النتيجة اما مسايرة التنظيم هن غير اقتناع ، او اتخاذ موقف سلبى منه، وكلا الموقفين يفقدان التنظيم مضمونه السياسى وحيويته ومدى الايمان به .

وفى رأى سكرتير اللجنة المركزية ان لجنة العمل مكلفة بانجـــاز خمس مهام أساسية هى :

- اعادة النظر فى قانون الاتحـــاد الاشتراكى بطريقة جذرية .
- اعادة النظر فى البنـــاء الداخلى للاتحاد الاشتراكى واساليب عمله .
- تحديد علاقة التنظيم بالجماهير . والاجهزة التشريعية والتنفيذية والشعبية.
- تحديد علاقة التنظيم بالجماهير .
- اعداد دليل عمل فكرى وتنظيمى للاتحاد .

وطالما اننا نبدأ من منطلق ان الاتجاد الاشتراكى هو تحالف لقوى الشـــعب العاملة وليس حزبا ، فالنتيجة المنطقيـــة هى تصور قيام نوعين من المصـــــالح داخل الاتحاد :

١ ــ المصالح الموحدة ذات الـــوزن الشامل والتى لاخلاف عليها بين مختلف قوى التحالف ، مثل تحرير الارض المحتلة واستمرار التطور على الطريق الاشتراكى والتعزيز الدائم للديمقراطية وســـيادة القانون ومحاربة البيروقراطية

٢ ــ المصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية داخل التحالف ، والتى لاتتعارض مع المصالح الموحدة ذات الوزن القومى الشامل

واذا سلمنا بذلك ، فانه يمكن تصور قيام التناقض بين مصالح هذه القوى وكل المطلوب من صيغة التحالف هو ان تحول هذا التناقض الى حوار سلمى لاينفجر فى صراع دموى .

ويترتب على ذلك ايضا اننا لايمكن ان نطبق داخل التنظيم فكرة الالتزام بالمعنى الذى تطبق به داخل الاحزاب ،طالما ان القوى الداخلة فى التحالف تعبر من خلال التنظيم عن نوعين من المصالح : المصالح القومية الموحدة والمصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية ، والمطلوب منا فى هذه المرحلة هو ان نحدد :كيف يتم هذا التعبير عن المصالح ؟ وماهى حدوده ؟

وحدد السكرتير الاول للجنة المركزية مهمة اللجنة فى مواجهة مشكلات :

الاولى : مسألة عضوية التنظيم ومحورها سؤال .. هل نفتح باب العضوية لجميع العناصر أم لا ؟

ويتصل بالعضوية أيضا نقاط أخرى : ما هى ضمانات منح العضوية وسحبها ؟ هل هى ضمانات سياسية ؟

الثانية : التركيب الهرمى للاتحاد :

هل يمثل التركيب الحالى الوسيله المثلى للحركة ؟ هل يضمن هذا التركيب سرعة تبادل المعلومات من القاعدة للمستويات الاعلى وبالعكس ؟ هل يضمن هذا التركيب مشاركة القاعدة الجماهيرية العريضة فى اتخاذ القرارات داخل التنظيم ؟

الثالثة : التنظيم الشبابى :

منذ أن جمدت الاوضاع فى منظمة الشباب ، نشأ فراغ كبير فى صفوف الشباب فكرا ونشاطا .

وقد دعا كل هذا الى اعادة النظر فى الوضع ، وانتهى البحث — بعد استشارة القاعدة الشبابية — الى وجوب اقامة تنظيم شبابى قوى داخل الاتحاد الاشتراكى وصدرت بذلك توصية من المؤتمر القومى العام .

واذا استقر الرأى على اعادة تكوين التنظيم الشبابى ، فهناك اسئلة لابد من الاجابة عنها :

❶ هل يعتبر التنظيم الشبابى تنظيما موازيا للتنظيم الام تكون له كوادره القيادية ولجنته المركزية .

❷ ما هو الاسلوب الامثل للبرنامج التثقيفى للشباب ، وهنا أذكر أن الجانب العقائدى والفكرى يحتل بالنسبة لقطاع الشباب أهمية خاصة .

الرابعة : أسلوب العمل داخل الاتحاد :

ان اسلوب العمل داخل الاتحاد يحتاج فى تقديرى الى تطوير شامل اذا كان هدفنا هو دفع عجلة الاتحاد الى الامام ، والمطلوب من اللجنة هو التوصل الى **نقاط عملية محددة** ، وليس مجرد قواعد نظرية عامة من أجل :

□ **مهمة اللجنة فى مجال تحديد العلاقة بين الاتحاد والمؤسسات والاجهزة القومية والتنفيذية والتشريعية :**

وهنا نجد ثمة أسئلة جوهرية قد يترتب على الاجابة عنها مستقبل الاتحاد

ونظرة الجماهير له فى الفترة المقبلة :

ان تصورى لجوهر الاتحاد الاشتراكى هو أنه السلطة العليا التى تنبع منها باقى السلطات ، وبغير ذلك يصبح النص على «سلطة الاتحاد الاشتراكى» خاليا من أى مضمون حقيقى ، وبغير هذا التحديد الدقيق نكون قد وضعنا التنظيم السياسى بين شقى الرحى .

أجهزة الدولة المختلفة لا تسلم بأنه السلطة العليا الام .

والجماهير تنتظر منه كل شىء وتعتبره مسئولا عن كل شىء ، فينتهى به الامر لى أن يصبح مشجبا تعلق عليه أخطاء الادارة .

وفى مجال العلاقة بين التنظيم السياسى والمؤسسات القومية تبرز :

(أ) العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والسلطة التنفيذية على المستوى القومى والمحلى :

☐ ما هو نوع « الرقابة » التى يباشرها الاتحاد الاشتراكى على عمل السلطة التنفيذية ؟ اننا لا نريد للاتحاد أن يصبح هو السلطة التنفيذية ، ولكنه يجب أن يملك وسائل الرقابة على عملها باسم الشعب .

☐ ومن الضرورى أيضا تحديد العلاقة بين امانة الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة والجهاز التنفيذى والادارى بها ، لان ترك هذه العلاقة عائمة فى اطار « التنسيق بين التنظيم الشعبى والجهاز التنفيذى » يترتب عليه كثير من التخبط والغموض .

(ب) العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات التشريعية :

الصلة بين التنظيم الام وجهازه التشريعى على المستوى القومى ، أى هيئته البرلمانية (مجلس الشعب) وهنا نجد أن الاشهر الاخيرة قد شهدت حديثا متصلا حول هذا الموضوع بسبب الظروف المحلية الخاصة ببعض أعضاء مجلس الشعب ، مع أن المنطقى أن يكون مستقرا أن مجلس الشعب هو أحد اجهزة الاتحاد واجنحته ، وليس تنظيما موازيا ، لانه فى غيبة الاحزاب التى يلتزم بها النواب فكرا ومنهجا وحركة ، يصبح من الضرورى أن يرتبطوا بالتنظيم الشعبى وبقراراته ، ففى ظل نظامنا الاشتراكى ، لا يكون عضو مجلس الشعب ممثلا للمصالح المحلية الدائرة التى انتخب فيها فقط ، بل انه ممثل لتحالف قوى الشعب العاملة كلها يلتزم بالدفاع عن مصالحها ، وعلى هذا الاساس يجب أن تقوم العلاقة بينه وبين التنظيم الذى يمثل هذا التحالف .

(ج) العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والمنظمات النقابية والتعاونية والجماهيرية الاخرى :

ان وثائقنا الاساسية لم تبين العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات التعاونية والنقابية فلم ينص الميثاق ولا القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى على أن هذه المنظمات جزء من الاتحاد واكتفت النصوص ببيان أن الاتحاد الاشتراكى لا ينفى وجود هذه التنظيمات .

ولكن تبقى هذه الاسئلة الهامة :

هل له دور فى الترشيحات للمراكز القيادية لها ؟ ان القاعدة التى يجب أن تستقر هى حرية المنظمات الجماهيرية فى اختيار قياداتها .

وهل يملك الاتحاد على هذه التنظيمات حق التوجيه والرقابة ؟

وفى هذا الصدد تبرز نقطة هامة فيما يتعلق بعلاقة الاتحاد الاشتراكى بالصحافة :

ان الاتحاد الاشتراكى هو مالك للمؤسسات الصحفية ، ولكن ما هى النتائج القانونية والعملية لهذا الوضع ؟

هل يرسم الاتحاد السياسة العامة لكل صحيفة ؟

وما هى سلطته على مجلس ادارة الصحيفة ؟

وماهى العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والعاملين فى دور الصحف ؟

وماهى العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين نقابة الصحفيين ونقابات العاملين ؟

كيف نضمن أن تصبح الصحف معبرة عن تحالف قوى الشعب العاملة بمختلف اتجاهاتها ؟

كيف يمارس الاتحاد الاشتراكى حقه فى الترخيص باصدار صحيفة ؟

وهل هناك سبيل للتظلم اذا رفض الترخيص بذلك ؟

ان وضع ميثاق شرف للصحافة خطوة تقدمية هامة ، ولكن هذا لا يجيب على معظم الاسئلة السابقة ولابد من الوصول الى صيغة أكثر وضوحا وتحديدا للعلاقة بين التنظيم الام والصحافة .

انه اذا كان الاتحاد اخيرا هو تحالف قوى الشعب العاملة ، فان الطبيعى أن يتم العمل الجماهيرى كله من خلال الاتحاد ، حتى لاتقع الجماهير فى .اغ وحتى لا تتسلل الى العمل الجماهيرى عناصر غير ملتزمة بالمصلحة الحقيقية للشعب